تعقيب

عدد القضية : 33269

تاريخ القرار : 4 أكتوبر 2004

الأطـراف : – الشركة "----------" .

– الإدارة العامة للمراقبة الجبائية.

المـادة : توظيف إجباري

تعيين نائبي المطالبين بالضريبة – المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا – الإثبات.

ملخص القضية : خضعت المعقبة إلى مراقبة جبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة نتج عنها صدور قرار في التوظيف الإجباري فاستأنفته أمام اللجنة الخاصة بالتوظيف الإجباري بتونس التي أصدرت قرارها موضوع الطعن الماثل.

مآل القضية : قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض القرار المطعون فيه مع الإحالة.

– لئن صنّف الفصل 6 من القانون عدد 89 المؤرخ في 26 جويلية 1994 و المتعلق بالإيجار المالي المعقبة ضمن المؤسسات المالية والبنكية فإنّه لم يشر إلى المنظمة المهنية الأكثر تمثيلا لها.

– استقر عمل هذه المحكمة على أن تعيين نائبي المطالبين بالضريبة من قبل المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا لا يعني بالضرورة أنّ يكون هؤلاء الممثلين من بين الأشخاص الذي يمارسون نفس النشاط الذي يتعاطاه المطالب بالأداء.

– أوردت اللجنة بقرارها أنّ " الميدان الذي تنشط به المستأنفة ينضوي تحت هياكل منظمة الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة التي هي أكثر تمثيلا لقطاع التجارة والمال" و طالما لم تدل المطالبة بالضريبة بما يفيد عكس ذلك فإنّ لجنة القرار المنتقد قد أصابت في موقفها.